المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة

تقرير اللقاء التشاوري الرابع للصياغة التشاركية للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

أكتوبر 2023

الفهرس

الفهرس 2

تقديم **3**

المنهجية المعتمدة **3**

اختيار المواضيع ذات أولوية 3

برمجة اللقاء 3

تدبير المشاركين 4

اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء 4

التنظيم اللوجستي للقاء 4

تنشيط الورشات الموازية 4

المشاركون **5**

العدد الإجمالي 5

توزيع المشاركين حسب 6

برنامج اللقاء **7**

أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية **7**

الورشة الموضوعاتية حول البيئة القانونية لعمل الجمعيات والتشاور العمومي 7

الإشكاليات المطروحة 8

الحلول المقترحة 9

النتائج المنتظرة 10

الورشة الموضوعاتية حول المتغيرات المناخية 11

الإشكاليات المطروحة 11

الحلول المقترحة 12

النتائج المنتظرة 12

الورشة الموضوعاتية حول الجماعات المنفتحة والدامجة 12

الإشكاليات المطروحة 13

الحلول المقترحة 14

النتائج المنتظرة 14

منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري **15**

شكروتقدير **15**

تقديم

في إطار الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة، نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، والائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، لقاءا تشاوريا بفندق Grand Mogador بطنجة، وذلك يوم السبت 28 أكتوبر 2023.

يهدف هذا اللقاء إلى استشارة مختلف الجهات غير الحكومية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة وتجميع مقترحاتهم وتوصياتهم من أجل استثمارها وأخذها بعين الاعتبار في إطار إعداد مشاريع الالتزامات التي ستشكل الخطة الوطنية الجديدة للفترة 2024-2025.

المنهجية المعتمدة

اختيار المواضيع ذات أولوية

وفقا لمنهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة المعتمدة، تم اختيار المواضيع التالية التي ستتم مناقشتهم خلال هذا اللقاء التشاوري بتنسيق مع الجمعيات المنظمة للقاء والتي اقترحت مواضيع ذات أولوية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، بالتشاور مع مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة ومجلس جماعة تطوان وهيئتين استشاريتين في الجهة، وذلك تماشياً مع محاور برنامج العمل المحلي لإرساء دينامية وتكامل بين المستوى الوطني والمحلي.

ويتعلق الأمر بالمواضيع التالية:

- البيئة القانونية لعمل الجمعيات والتشاور العمومي
- المتغيرات المناخية
- الجماعات المنفتحة والدامجة

وللتذكير، فقد تم التوافق حول منهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة خلال ورشة العمل المنظمة من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يومي 09 و10 ماي 2023 بالرباط، لفائدة أعضاء لجنة الإشراف، حيث تم خلال هذه الورشة التحضيرية تبادل الدروس المستفادة من عملية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية، والاستلهام من الممارسات الدولية الفضلى في مجال المشاركة والإعداد المشترك لخطط العمل وتعبئة الذكاء الجماعي لأعضاء لجنة الإشراف للتفكير والتوافق حول منهجية مبتكرة وفعالة لتطوير خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المفتوحة بشكل تشاركي.

برمجة اللقاء

تمت برمجة كافة اللقاءات التشاورية خلال الاجتماعات التحضيرية للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة التي عقدها أعضاء لجنة الإشراف ابتداءا من شهر يوليوز 2023، والتي تم خلالها التوافق حول:

- الجمعيات المنسقة لكل لقاء
- تواريخ اللقاءات التشاورية ومكانها
- المواضيع ذات أولوية التي ستتم مناقشتها خلال كل لقاء
- البرامج الموحدة للقاءات
- منهجية تدبير المشاركين
- العمليات والوسائط التواصلية

تدبير المشاركين

تم الإعلان عن اللقاء التشاوري بصفحة المستجدات بالبوابة الوطنية للحكومة المنفتحة يوم 03 أكتوبر 2023، وتم فتح باب التسجيل للمشاركة في هذا اللقاء في وجه جميع الفاعلين غير الحكوميين بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة المهتمين بالمشاركة في هذا الورش وذلك من 09 إلى 22 أكتوبر 2023.

كما قامت الجمعيات المنسقة للقاء، بالتواصل حوله عبر شبكة الجمعيات بالجهة وتعبئة الفاعلين غير الحكوميين المعنيين لحضور هذا اللقاء مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الدامج للفئات الهشة.

بعد انتهاء فترة التسجيل، تم تقاسم لائحة المسجلين مع الجمعيات المنظمة للقاء، وبعد التأكد من توفر المقاعد اللازمة لعدد المسجلين، تم إرسال بريد الكتروني لجميع المشاركين لتأكيد قبول طلب مشاركتهم وتذكيرهم بمكان وتوقيت اللقاء.

بعد ذلك، تم تحليل لائحة المشاركين من ناحية توزيعهم الجغرافي قصد توفير الدعم اللوجستي اللازم لمشاركتهم من حيث التنقل والايواء.

إضافة إلى ذلك، تم توجيه دعوة إلى مجلس الجهة والأقاليم والجماعات الترابية بالجهة والهيئات الاستشارية المعنية لحضور اللقاء التشاوري نظرا للدينامية الحالية التي تعرفها مجموعة كبيرة من الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها في إطار البرنامج الطموح للجماعات الترابية المنفتحة الذي تشرف عليه المديرية العامة للجماعات الترابية.

اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء

تم اختيار المتدخلين والخبراء الذين سيتم اشراكم في اللقاء بتوافق مع الجمعيات المنظمة وأخذا بعين الاعتبار ارتباط مجال التخصص بالمواضيع الأساسية التي سيتم مناقشتها خلال الورشات الموازية. حيث قامت الوزارة بتعبئة المتدخلين المعنيين ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، وقامت الجمعيات المنظمة للقاء باقتراح الخبراء المناسبين من الفاعلين غير الحكوميين لتنشيط وتأطير الورشات الموازية.

كما تم في هذا الصدد عقد مجموعة من الاجتماعات التحضيرية والتوجيهية مع المتدخلين والخبراء قصد التوافق حول البرنامج النهائي للقاء ومضمون المداخلات التأطيرية ومنهجية تنشيط الورشات الموضوعاتية ونوعية المخرجات المنتظرة.

التنظيم اللوجستي للقاء

قامت اللجنة التنظيمية المكونة من ممثلي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والجمعيات المنسقة للقاء، بتحديد الحاجيات اللوجستية الضرورية لتوفير الظروف الملائمة للقاء:

- مكان اللقاء وعدد ونوعية القاعات والمعدات اللازمة
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بإقامتهم ولائحتهم
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بمصاريف تنقلهم ولائحتهم
- عدد وتوقيت الوجبات

كما تم بتنسيق مع الشريك الدولي الداعم للقاء، التواصل المباشر مع جميع المشاركين المعنيين لإمدادهم بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مشاركتهم.

إضافة إلى ذلك تم إعداد مجموعة من الوسائط التواصلية حول الحكومة المنفتحة والتي تم توزيعها على جميع المشاركين.

تنشيط الورشات الموازية

تم اختيار مدرسة الذكاء الجماعي، بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، قصد بناء منهجية الورشات وتسهيل المشاورات والحوار حول المواضيع المعنية بتوافق مع الخبير الموضوعاتي.

استهلت كل الورشات الموازية بتقديم عرض موجز حول موضوع كل ورشة، بهدف التذكير بحيثياته وإغناء الرصيد المعرفي للمشاركين، كما تم بسط منهجية العمل الخاصة بالورشة.

بعد ذلك قام المشاركون بإجراء عصف ذهني جماعي حول المشاكل المتعلقة بموضوع الورشة. تم قاموا بعرض نتائج عملية العصف الذهني وتحديد المشاكل المتعلقة بالموضوع.

على إثر ذلك، قام المشاركون داخل المجموعات الموضوعاتية بالتفكير وتحديد الحلول المقترحة والنتائج المنتظرة منها. بعد حوالي ساعة من العمل الجماعي على الحلول والنتائج المنتظرة قام المشاركون باستعراض مخرجات عملهم.

واختتمت كل الورشات بالتذكير بالمراحل المقبلة للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة وكذا شكر المشاركات والمشاركين على مساهمتهم القيمة وأخذ صور جماعية.

المشاركون

العدد الإجمالي

68 مشاركة/مشارك

توزيع المشاركين حسب

- **الفئات العمرية:**

عدد المشاركين	الفئة العمرية
7	ما بين 18 و 30 سنة
15	ما بين 30 و 40 سنة
11	ما بين 40 و 50 سنة
14	ما بين 50 و 60 سنة
7	ازيد من 60 سنة
14	غير متوفر
68	المجموع

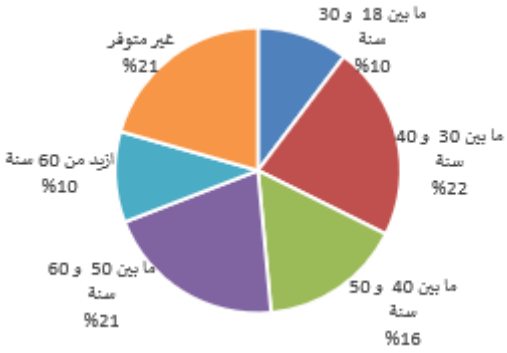

- **الصفة:**

عدد المشاركين	الجمعية / المؤسسة
2	منتخب(ة) محلي(ة)
42	فاعل(ة) جمعوي(ة)
4	قطاع عام
5	باحث(ة) / أكاديمي (ة)
9	مواطن(ة)
6	خبير(ة)
68	المجموع

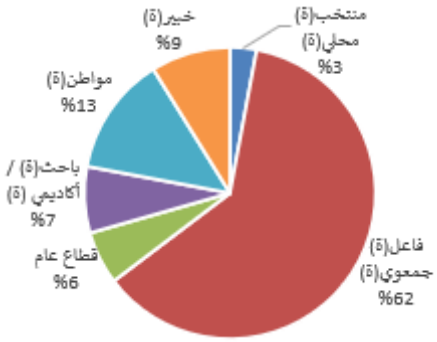

- **الجنس:**

عدد المشاركين	الجنس
30	أنثى
38	ذكر
68	المجموع

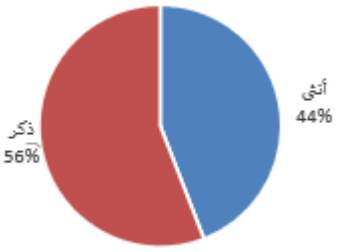

برنامج اللقاء

برنامج اللقاء التشاوري الرابع للصياغة التشاركية لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

يوم السبت 28 أكتوبر 2023 بفندق Grand Mogador بطنجة

09:30 - 09:00	استقبال وتسجيل المشاركات والمشاركين
	الجلسة الإفتتاحية
10:00 - 09:30	**كلمات افتتاحية وتأطيرية** كلمة السيد محمد أجعوب - رئيس جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب كلمة السيد عبد العزيز جناتي - رئيس مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، عضو لجنة الإشراف الوطنية للحكومة المنفتحة كلمة السيد رفيق بالقرشي - نائب رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة كلمة السيد ناصر اللنجري - نائب رئيس جماعة تطوان كلمة السيدة وئام مستمد - رئيسة قسم الدراسات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة **تسيير الجلسة:** السيد سعيد شكري - نائب رئيس الإئتلاف المغربي للمناخ والتنمية المستدامة، عضو لجنة الاشراف الوطنية للحكومة المنفتحة
	الجلسة الثانية
11:30 - 10:00	**عرض حول استراتيجية نسيج 2022 - 2026** السيد جمال مصاير - رئيس قسم دعم جمعيات المجتمع المدني - الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان **عرض حول بعد الانفتاح والمشاركة في اعداد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجية الوطنية للمتغيرات المناخية** السيد عز الدين ضعيف - منسق المديريات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة **عرض حول تجربة جهة طنجة تطوان الحسيمة في مجال الانفتاح والنوع والدمج الاجتماعي** السيد عبد الصبور عاقل - المسؤول الاداري على شراكة الحكومة المنفتحة بالجهة **عرض حول تجربة جماعة تطوان في مجال الانفتاح والنوع والدمج الاجتماعي** السيد عبد الحق الاندلسي - المسؤول الاداري على شراكة الحكومة المنفتحة بالجماعة **تعقيبات / توزيع المشاركات والمشاركين إلى مجموعات موضوعاتية** **تسيير الجلسة:** السيد عبد المالك أصريح - عضو المكتب التنفيذي لجمعية الحمامة البيضاء، عضو لجنة الاشراف الوطنية للحكومة المنفتحة
12:00 - 11:30	**استراحة شاي**
	ورشات موازية موضوعاتية
14:00 - 12:00	**ورشة عمل موازية رقم 1:** **البيئة القانونية لعمل الجمعيات والتشاور العمومي** تأطير الاستاذ أحمد العيداني خبير وفاعل مدني **ورشة عمل موازية رقم 2:** **المتغيرات المناخية** الاستاذ عبد الرحيم الكسيري خبير وفاعل مدني **ورشة عمل موازية رقم 3:** **الجماعات المنفتحة والدامجة** تأطير الاستاذ محمد البقالي خبير وفاعل مدني
	الجلسة الختامية
14:30 - 14:00	تقاسم مخرجات الورشات الموضوعاتية الخطوات القادمة كلمات ختامية
15:30 - 14:30	**استراحة غداء**

أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية

الورشة الموضوعاتية حول البيئة القانونية لعمل الجمعيات والتشاور العمومي

الإشكاليات المطروحة

تقوية قدرات المجتمع المدني وتعزيز مشاركته في السياسات العمومية

- نقص في آليات الحوار والتواصل المستمر بين فعاليات المجتمع المدني والفاعلين المؤسساتيين
- الصورة الباهتة لمشاركة الجمعيات في الأوراش الوطنية والدولية
- انعدام الشفافية في اختيار الجمعيات التي تستحق أن تكون فاعلة بسبب تدخل المنتخبين في هذا الاختيار
- تراجع الفاعل المدني عن المشاركة في التنمية بسبب اختيار جمعات بعينها في كل مرة
- غياب الالتقائية بين العمل المدني والفاعل المؤسساتي
- غياب الثقة بين الفاعل المدني والمؤسساتي

تعزيز شفافية الدعم العمومي المقدم للجمعيات

- غياب الإعلان عن الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي وكيفية تأثير عملها على مسلسل التنمية المنشود
- تمويل ضعيف وغير شفاف
- عدم الوصول للمعلومة المتعلقة بالدعم العمومي
- غياب الإعلان عن المشاريع التي تتلاءم والمسار التنموي للبلاد
- غياب المراقبة والمحاسبة الصريحة للجمعيات التي منح لها الدعم العمومي
- غياب نص قانوني ملزم بتقييم صرف الدعم وعرض الآليات الكفيلة للاستفادة منه
- التبعية الحزبية أو النقابية للجمعيات مما يمثل إشكالا كبيرا في نزاهتها

مراجعة الإطار القانوني المنظم للجمعيات

- القانون الحالي يحد من الحريات
- قانون لا يستجيب لرهانات التنمية
- اختصاص تنفيذ القانون غير مضمن في القانون الحالي
- غياب سجل وطني للجمعيات
- ضعف استدامة الجمعيات
- القانون المنظم للجمعيات لا يواكب التطورات الحالية
- اشكالية تقديم قرار التأسيس لوزارة الداخلية

- الوسائل المتاحة في القانون الحالي جد متجاوزة كمسألة التمويلcroudfunding على سبيل المثال لا الحصر
- عدم تعميم تطبيق القانون على جميع الجمعيات

وضع فانون مؤطر للتشاور العمومي وفق منهجية تشاركية مع المجتمع المدني

- غياب منصة إلكترونية للتشاور
- انعدام التشاور العمومي على أرض الواقع
- التأخر لإخراج القانون التنظيمي للتشاور العمومي
- غياب آلية للتشاور
- عدم تفعيل مجموعة من المجالس كالطفولة والشباب
- إصدار قوانين بدون تشاور
- غياب المعلومات التي يمكن أن تزكي نطاق التشاور العمومي
- عدم إتاحة المعلومات حول مصير قانون التشاور العمومي
- عدم تفعيل مضامين التشاور العمومي الذي نص عليه دستور 2011

الحلول المقترحة

1. ضمان بيئة جديدة للفضاء المدني توافق المواثيق الدولية
2. إطلاق ورش المشاركة المواطنة عبر منصة رقمية يضمن مشاركة وطنية، جهوية ومحلية
3. تحديد الأهداف المتوخاة من المشاركة
4. العمل على تطوير وتقوية قدرات الجمعيات فيما يخص الشراكات والتمويل
5. تنمية قدرات الجمعيات
6. رقمنة العمل الجمعوي
7. دعم الجمعيات فيما يتعلق بالرقمنة
8. وضع معايير واضحة لاختيار الجمعيات الفاعلة قصد تنزيل الاستراتيجيات التنموية مع إنشاء لجنه تتبع عمل الجمعيات الفاعلة
9. وضع إطار قانوني يتعلق باستقلالية الجمعيات عن الأحزاب، الجماعات الدينية والنقابات
10. خلق إطار يوحد المجهودات المبذولة من طرف الجمعيات وتفعيل مبدأ النزاهة
11. النزاهة في توزيع التمويل والدعم العمومي
12. تعديل شامل لظهير 1958 وذلك بإجراء تعديلات تتعلق بالشراكة مع الجمعيات
13. الإعلان والنشر الاستباقي لكل المعلومات الخاصة بالدعم العمومي
14. الضمان القانوني للاستقلال المالي للجمعيات عن الأحزاب، الجماعات الدينية والنقابات
15. فرض نشر المعاملات المالية للجمعيات
16. تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة
17. تعزيز شفافية المالية العمومية
18. تفعيل القانون المالي للجمعيات
19. اعتماد التصريح الإلكتروني لتأسيس الجمعيات
20. الفصل بين الجمعيات والشركات والإعفاء من الضرائب
21. إحداث سجل وطني للجمعيات متاح للجميع وفي كل الأوقات يسمح بتصنيفها من حيث مجالات العمل والدعم العمومي التي تتلقاه
22. توضيح مفهوم المنفعة العامة وتيسير الولوج إليه أو التخلي عنه تماما
23. إحداث قانون ينظم عملية التشاور
24. وضع آليات للتشاور العمومي
25. إحداث هيئة متخصصة في التشاور العمومي
26. تفعيل المجالس (الشباب والمناصفة)
27. إحداث منصة إلكترونية للتشاور العمومي

28. تضمين مبادئ الشفافية والمشاركة والنزاهة في قانون التشاور العمومي
29. الاحتفاظ بالتزام إصدار قانون التشاور العمومي وفق مقاربة تشاركية وشفافة (إتاحة المعلومات حول المسار ككل)
30. ضرورة إخراج مشروع التشاور العمومي إلى حيز الوجود
31. الإسراع في إخراج قوانين الهيئات الاستشارية

النتائج المنتظرة

- الرفع من أداء الجمعيات ومشاركتها المواطنة
- تقوية قدرات الجمعيات
- تطوير عمل الجمعيات وضمان العمل داخل المؤسسات المدنية بكل مهنية في تدبير المشاريع والتمويلات
- تطوير العمل المدني وانخراط المجتمع المدني في الرقمنة المؤسساتية بالإضافة لاكتسابه صفة مجتمع مدني رقمي متجدد ومتطور
- ضمان الشفافية في الوصول للمعلومة
- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص
- الفصل بين العمل السياسي والفعل الجمعوي
- الاستقلالية في اتخاذ القرار
- إطار قانوني ينظم عملية التمويل وفق معايير العطاء والكفاءة
- شراكة نزيهة بين الجمعيات والفاعلين
- التشغيل الجمعوي
- الكفاءة في التعامل مع المجتمع المدني من طرف المؤسسات
- المساهمة في الناتج الوطني الخام
- الشفافية في دعم الجمعيات
- القطع مع سياسة الريع
- العدالة والمساواة بين الجمعيات
- قانون لا يحد من الحريات العامة
- سهولة الحصول على التراخيص المتعلقة بتأسيس الجمعيات
- تسهيل تأسيس الجمعيات بفضل التصريح الإلكتروني
- سجل وطني للجمعيات يضمن الشفافية في التمويل والتصنيف من أجل تطوير عمل الجمعيات
- ضمان الحكامة الداخلية للجمعيات
- تحديد الغايات والأهداف من العمل الجمعوي
- قانون يحد من التدخل السياسي فيما هو جمعوي
- العدالة والمساواة بين الجمعيات
- تعميم آليات التشاور العمومي على المستوى الوطني والترابي
- اخضاع التشاور العمومي لإطار قانون خاص يحدد الآليات المتاحة مما سيجعل العمل أكثر نجاعة
- مساعدة برنامج الحكومة المنفتحة في الاستمرار وتنفيذه للالتزامات المنوطة به
- ضمان مشاركة المجتمع المدني لإبداء آراءه
- مشاركة المواطنين في قانون التشاور العمومي
- تشاور عمومي منفتح
- تسهيل عملية التشاور العمومي
- نزاهة مشاركة المواطنين بتوسيع قاعدة المشاركة عبر إصدار قانون التشاور العمومي
- تعزيز الثقة في الفاعل العمومي
- تحسين جودة السياسات العمومية
- هيئة متخصصة في التشاور العمومي

الإشكاليات المطروحة

تعزيز المشاركة في اعداد وتتع السياسات البيئية عموما والمائية خصوصا

- عدم استحضار المجتمع المدني البيئي أثناء إعداد الميزانية السنوية
- عدم انخراط الوزارات التي تعتني بالتغييرات المناخية في إطار الحكومة المنفتحة
- عدم إشراك المواطنين في اختيار المشاريع البيئية
- غياب بعض الآليات والمبادرات جهويا ومحليا بخصوص الحق في المعلومات المناخية وكذلك الالتزام ببعض القرارات مثل إشراك المجتمع المدني في التخطيط

تعزيز التواصل والتحسيس والشفافية في مجال المناخ وتغيراته

- نقص في المعلومة المناخية
- قلة الوعي بأهمية التغيرات المناخية لما له من تأثير على السلامة الصحية والأمن الغذائي
- صعوبة فهم المعلومة للمواطن حول التغيرات المناخية
- عدم وجود منصة رقمية لتزويد المواطن بالمعلومة الكافية حول المناخ وتغيراته
- غياب التواصل بين الإدارة والمجتمع المدني
- ضعف آليات التواصل مع المجتمع المدني في تدبير مخلفات الكوارث الطبيعية
- عدم تعزيز الإنذار المبكر للتنبؤ بالمناخ الموسمي
- الهشاشة في البنيات التحتية والرقمية للمساعدة على حد المشاكل المناخية

تمويل وشفافية وتكامل السياسات العمومية الموجهة لمكافحة التغيرات المناخية

- اشكالية برمجة الالتزامات مع الميزانية السنوية وتبقى التزامات القطاعات الحكومية على برامج محددة مسبقا
- نقص في الامكانيات في تطبيق إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية وقلة الموارد والدعم
- عدم الشفافية في طرق تدبير الكوارث الطبيعية المتعلقة بالتغيرات المناخية
- إشكالية الصفقات العمومية - دفتر للتحملات
- تبعثر السياسات القطاعية الموجهة لمحاربة التغيرات المناخية

الحلول المقترحة

1. خلق آلية أو فضاء جمعوي لتتبع الموارد المائية واثارها على المواطنين وتمكينهم من الإشراك والمعلومة والتقييم والشفافية
2. الرجوع إلى التقارير التي ينجزها المجتمع المدني في إطار دراسات و تقارير يتم نشرها وتكون منجزة في إطار تشاركي مع الساكنة
3. إحداث مرصد وطني للمجتمع المدني لتتبع استراتيجية مائية وطنية وجهوية وضبط التخطيط على المدى الطويل
4. اتفاقيات مع الجامعات لتوفرهم على مراكز البحث في هذا المجال
5. التحسيس والتوعية بمفهوم التغير المناخي واثاره
6. اتاحة المعلومات حول المتغيرات المناخية بجودة دقيقة وسهولة الوصول
7. معرفة من الجهات الأكثر تلويثًا
8. كبسولات فيديو
9. نشرة مبسطة
10. لهجة مبسطة ومحينه
11. توفير معلومات حول نسبة الفرشة المائية وتطورها
12. الحق في الحصول على المعلومة البيئية
13. إدماج نشرة خاصة حول آثار التغيرات المناخية في النشرات الإخبارية وكيفية التقليل من آثارها
14. النشر الاستباقي للمعلومات بلغة واضحة وبسيطة
15. التحديث الدائم والمستمر للمعطيات
16. التوحيد الرقمي
17. نشر البيانات بشكل نشط حول التغيرات المناخية جودة الهواء، درجة الحرارة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بيانات عن المياه بيانات عن الزراعة إنتاج الطاقة
18. الاعتماد على تقارير مرصد حماية البيئة والتغيرات المناخية السنوية لصياغة سياسات التغيرات المناخية
19. احداث مصالح محلية للطاقة والمناخ
20. اعداد قرار للحد من التلوث البيئي
21. ضرورة إلزام المقاولات وأصحاب المشاريع بقياس الأثر على الصعيد البيئي والاجتماعي
22. دمج البعد البيئي في الميزانية السنوية
23. تحقيق التكامل في السياسات العمومية الموجهة لمكافحة التغيرات المناخية
24. إحداث لجن التتبع
25. التسويق بجميع الطرق لمفهوم التغير المناخي
26. إجراءات إدارية مرقمنة
27. احداث لجن التتبع

النتائج المنتظرة

- إشراك المواطن رافعة للتنمية
- حلول تتوافق بشكل مناسب مع احتياجات الساكنة والمتضررين
- اتخاذ قرارات مستنيرة على كل من المستوى الفردي والتنظيمي
- تعزيز المساءلة وتحفيز الجهات المعنية على اعتماد ممارسات أكثر صداقة للبيئة
- تحسين سلوكيات الشركات نحو البيئة والمجتمع
- توجيه الاستثمار نحو الأولويات البيئية
- تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، مما يسهم في تنفيذ السياسات بشكل أكثر
- تحسين رصد وتقييم تأثير السياسات البيئية، مما يسهم في اتخاذ قرارات أفضل

الورشة الموضوعاتية حول الجماعات المنفتحة والدامجة

الإشكاليات المطروحة

تعزيز الشفافية والمسائلة على مستوى الجماعات الترابية

- تحديات الانفتاح والتواصل الفعّال.
- الصعوبة في تحديث المعلومات وضمان دقتها وتوفرها بشكل منتظم.
- بطء المساطر الخاصة بالحق في الحصول على المعلومة
- إشكالية تبسيط اللغة وتنويع المخططات
- صعوبة وصول المواطنين إلى الخدمات عبر الإنترنت
- انخفاض معدل استخدام التوقيع الإلكتروني
- إشكالية الوصول إلى المعلومات الحكومية
- الوسائل /الاليات/الموارد/الميزانية المتوفرة لدى الجماعة
- الصعوبات التقنية المتعلقة بجودة المعلومات

تحسين المهارات والكفاءات الفردية لموظفي الجماعات الترابية

- اشكالية تقييم وتحسين الكفاءات المرتبطة بالمهارات والخبرات الوظيفية

الجماعات الترابية المنفتحة والدامجة

- ضعف تبني التزام مخصص للجماعة الترابية
- مركزية الاختيارات الحكومية وتطبيقها في الجماعات الترابية.
- صعوبة توظيف الآليات التقنية لضمان تنفيذ مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة بفعالية.
- صعوبة تحقيق الإدماج الاجتماعي للمهاجرين وذوي الإعاقة والنساء وتسهيل مشاركتهم الفعالة.
- الصعوبة في الانخراط الفعّال حول الخطط في المراحل الأولى والتأخير في المراحل اللاحقة.
- جعل الهيئات الاستشارية أكثر فعالية (أي أدوار يجب إضافتها بالنسبة للهيئات الاستشارية وأي مواكبة؟
- ضعف اليات الهيئات التشاورية
- الصعوبة في توفير أدلة قوية وضمان تخصيص الميزانيات الكافية للهيئات التشاركية.
- صعوبة تجسيد مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في سياق الجماعة المفتوحة وتحقيقها بفعالية
- ضعف أجرة الميزانية التشاركية
- ضعف استحضار النوع الاجتماعي في البرامج الترابية والميزانية
- ضعف الالتقائية بين البرامج
- ضعف استحضار الفوارق والخصوصيات الترابية

- التضخم وضغوط الإنفاق.

الحلول المقترحة

1. حضور موارد بشرية مؤهلة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية.
2. تقييم وتطوير مؤهلات الموظفين وتحسين أداء الجماعات المنفتحة.
3. تخصيص مواضيع النقاش وتبادل المعرفة
4. تعزيز المهارات الفنية والمهنية من خلال البرامج التدريبية
5. تكوينات لخلق كفاءات متعلقة بالعمل
6. تحسين مرسوم رسم المعلومات وجعله إلزامياً.
7. تنزيل قانون تبسيط المساطر الإدارية لتحقيق النزاهة.
8. تعزيز الحوار والتواصل من خلال أدوات الصندوق.
9. متابعة وتقييم الأداء واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنقل المعلومات.
10. استصدار مرسوم ملزم لنشر المعلومات استباقيا
11. تبسيط اللغة وتنويع المخططات
12. تحسين الإطار القانوني والولوج إلى المعلومة
13. إنشاء بوابات عبر الإنترنت لتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية.
14. تعزيز استخدام التوقيع الإلكتروني لضمان التعاملات الآمنة.
15. تنفيذ معايير الوصول الرقمي لجعل الخدمات الحكومية عبر الإنترنت متاحة للجميع.
16. تصميم برامج لتعزيز التضمين الاجتماعي وزيادة الوعي بفوائد التحول الرقمي.
17. مراجعة الأطر التشريعية لضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد الرقمية.
18. تطبيق آليات لضمان حق الوصول إلى المعلومات الحكومية.
19. إطلاق حملات توعية لإشعار المواطنين بالخدمات الرقمية.
20. إنشاء برامج تعليمية لزيادة مهارات المواطنين في مجال التكنولوجيا
21. تخصيص سطر مالي خاص بالآليات الميزانية التشاركية
22. تطوير برامج العمل في المستويات الأساسية: الوصول، الولوج، المشاركة.
23. تعزيز ميزانية الهيئات الاستشارية.
24. تعديل القوانين التنظيمية
25. تخصيص دعم مالي ولوجستي للهيئات الترابية
26. تخصيص سطر مالي خاص بالميزانية التشاركية
27. خلق اجراءات وتدابير مبسطة وسريعة فيما يخص الحق في الحصول على المعلومة
28. التنصيص صراحة على إلزامية جندرة برامج العمل في المستويات الأساسية: الوصول- الولوج- المشاركة- التحكم وكذا جندرة الميزانية
29. خلق مصلحة الدمج الاجتماعي
30. تنفيذ استراتيجية للاتصال الرقمي لتسهيل التشاور العام حول السياسات الحكومية
31. مراجعة الإطار التشريعي لتعزيز آليات المساءلة وحماية المشتكين
32. وضع معايير للشفافية المالية لضمان المساءلة في استخدام المال العام بهدف تحسين الخدمات العامة الأساسية.
33. وضع سياسات لإزالة عقبات التنقل وتسهيل الوصول إلى الخدمات العمومية للأشخاص ذوي الإعاقة
34. تشجيع الانفتاح والمشاركة المجتمعية من خلال تطوير منصات رقمية سهلة الوصول وتوجيه الجهود نحو فهم احتياجات وآراء الفئات المستهدفة.

النتائج المنتظرة

- رفع مستوى أداء الجماعات وتحسين المهارات والكفاءات الفردية
- "تعزيز الشفافية والنشر الفعّال للمعلومات
- تسهيل وتحسين إمكانية الوصول للمعلومات والخدمات الإلكترونية

- تعزيز أمان وسهولة التعاملات الإلكترونية
- تعزيز حق الوصول للمعلومات والتشجيع على المشاركة المجتمعية
- تعزيز الدمج الاجتماعي في تخصيص الموارد وتطوير البرامج
- تسهيل التواصل مع مكونات المجتمع المدني وتحسين فعالية التشاور العمومي

منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري

1. نشر الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاء عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة
2. دراسة الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاءات التشاورية أو عبر إستمارة إيداع المقترحات المتوفرة بالبوابة من ناحية وضوحها ودقتها وارتباطها المباشر بمبادئ الانفتاح
3. تجميع الأفكار والمقترحات المقبولة حسب المؤسسات والإدارات المعنية
4. تقاسم الأفكار والمقترحات المقبولة مع الإدارات المعنية كل حسب اختصاصه وتنظيم اجتماعات تنسيقية مع هذه الإدارات في هذا الشأن
5. دراسة المقترحات من طرف الإدارات المعنية وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار الالتزامات المقترحة حسب مجموعة من المعايير
6. إعداد لائحة أولية الإلتزامات المقترحة من طرف الإدارات المعنية وتقاسمها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف
7. تنظيم اجتماعات تنسيقية مع الإدارات المعنية، بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بلجنة الإشراف، لدراسة الالتزامات المقترحة وتحديد الأنشطة المزمع تنفيذها والبرمجة الزمنية ومؤشرات التتبع والأثر
8. إعداد بطاقات مفصلة للإلتزامات المقترحة
9. إطلاق مرحلة التشاور العمومي حول الإلتزامات المقترحة
10. تحديد ونشر مآل الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها مع إدراج توضيحات بشأن المقترحات التي لم يتم قبولها أو إدراجها في إطار خطة العمل الوطنية للفترة 2024-2025

شكروتقدير

تتقدم اللجنة التنظيمية للقاء التشاوري لجهة طنجة - تطوان – الحسيمة بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء:

السيدات والسادة المشاركين ممثلي الجهات غير الحكومية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

السيدات والسادة المتدخلين ممثلي الإدارات العمومية والجماعات الترابية

السيدات والسادة الخبراء ممثلي المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي ومدرسة الذكاء الجماعي

الهيئتين الدوليتين الداعمتين للقاء Expertise France و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE